https://doi.org/10.61353/ma.0160619

ديناميكة الامن: المخاطر والتهديدات التي تواجه الامن الوطني العراقي بعد العام 2010

أ.م.د. ربا صاحب عبد
جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية
dr.rubasahib@ced.nahrainuniv.edu.iq

أ.م.د. صلاح مهدي هادي الشمري
جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية
dr.salah@nahrainuniv.edu.iq

تاريخ استلام البحث 2023/12/18 تاريخ ارجاع البحث 2024/1/2 تاريخ قبول البحث 2024/1/13

إنَّ اختلاف وتنوع المخاطر والتهديدات التي واجهت المؤسسة العسكرية العراقية بعد (2010)، قد اتخذت أشكال عديدة سواء فيما يخص تراجع العقيدة العسكرية بسبب العنف المسلح؛ أو من خلال تأخير عقود التجهيز والتسليح للجيش العراقي؛ أو من خلال محاولة بعض السياسيين من تشويه صورة هذه المؤسسة عبر الأعلام المغرض، ألا أن إرادة الحكومة العراقية بصورة عامة والمؤسسات الأمنية وإرادة الشعب العراقي بصورة خاصة كان حاجزا منيعا أمام أي تحدي يحاول عرقلة هذه المؤسسة وأفشالها؛ واولت الحكومة العراقية اهمية خاصة بالمؤسسات العسكرية وذلك من خلال تطويرها ودعمها بالشكل الذي يتناسب مع حجم المخاطر والتهديدات التي تواجه بلدنا العراق ويهدد امنه الوطني.

الكلمات المفتاحية : ديناميكية، الأمن، الامن الوطني العراقي، المخاطر، التهديدات.

That the difference and diversity of the difficulties and challenges faced by the Iraqi military institution after (2010). or by delaying supply and arming contracts for the Iraqi army; From distorting the image of this institution through biased flags, However, the will of the Iraqi government in general, the security institutions, and the will of the Iraqi people in particular was an impenetrable barrier to any challenge that attempts to obstruct and thwart this institution. The Iraqi government has attached special importance to the military institutions, by developing and supporting them in a manner commensurate with the scale of the challenge facing our country, Iraq, and threatening its national security.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المقدمة

يعد الأمن الوطني الركيزة الرئيسة التي تعمل على تأمينها اغلب الدول؛ من خلالها ضمان أمنها بشكل مستمر، ويرتكز الأمن الوطني على مقومات ويتحدد من خلالها الاستراتيجية التي سوف تتبناها الدولة لمواجهة المخاطر والتهديدات التي تواجهه، وتشكل هذه المقومات الركائز الأساسية في تحديد الخيارات التي ينطلق منها صانع القرار باتجاه البيئة الداخلية والخارجية. وتعتمد هذه المقومات على عناصر القوة وكيفية توظيفها بحيث تكون قادرة على تحقيق الأهداف والمتطلبات التي تبتغيها، ولأجل التعامل مع هذه المقومات فأن الدراسة قد تعاملت مع المقومات التي من شأنها دعم أو تعزيز الأمن الوطني العراقي، وكذلك التحديات التي تواجه الأمن الوطني العراقي؛ لكي يمكن رؤية حركة الواقع الجغرافي والتفاعل مع المتغيرات والمقومات التي تواجه الدولة داخلياً وخارجياً، لشحن هم الدولة في التخلص من الهشاشة؛ واصابة المكامن الاستراتيجية المبتغاة في القوة والفاعلية بأمن الدولة العراقية.

- إشكالية البحث: ينطلق البحث من اشكالية مفادها كيفية التعامل مع ديناميكية الامن، في الفرص والمخاطر والتهديدات، ذات الاثر في الامن الوطني العراقي، ومدى تأثيرها في الامن والاستقرار.
- فرضية البحث: يهدف البحث، الى ايجاد مقاربة امنية وسياسية واستراتيجية واجتماعية؛ لها الفاعلية في التفكير الاستراتيجي؛ القادر على تحقيق بناء الدولة العراقية .
- هدف البحث: الهدف هو تحليل المخاطر والتهديدات التي تواجه الامن الوطني العراقي، ومدى تأثيرها على الدولة العراقية امنياً، وتحديد مروحة التحديات المؤثرة في عملية البناء.
- منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج التحليلي لتحليل الفرص والمخاطر والتهديدات التي ترتبط بالأمن الوطني، والمنهج الوصفي الذي تطلبه البحث لوصف المفاهيم والمصطلحات، التي تساعد في رسم القرارات.
- هيكلية البحث: تناول البحث مطلبين؛ درسنا في المطلب الاول مفهوم ديناميكية الامن ، والعلاقة بين الابعاد الاستراتيجية لديناميكية الامن، اما المطلب الثاني فدرسنا المخاطر والتهديدات التي تواجه الامن الوطني العراقي ، ثم الخاتمة .

المطلب الأول: مفهوم ديناميكية الأمن

يمثل مفهوم ديناميكية الأمن احد المفاهيم الرئيسية في الدراسات الدولية والاستراتيجية؛ ويتسم بالتغيير, وتنوع في أبعاده ليتجاوز التهديدات العسكرية الى غير العسكرية، وهي (التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والسيبرانية...) فهو مفهوم في حالة حركة ديناميكية تتصف بالتغيير[1].

وقدمت المدرسة الواقعية تفسيرا للحروب ومعوقات التعاون خلال العقود الاولى من الحرب الباردة فقد ركز الواقعيون على القوة العسكرية بوصفها الأداة الرئيسة لتحقيق الأمن، وحصر رواد المدرسة الواقعية الأمن في بقاء الدولة وحمايتها والدفاع عنها في ظل صراع لا تحكمه الا القوة؛ وعدم وجود قوة مركزية دولية تحمي الدول؛[2] والذي اشار اليه روبرت ماكنمارا وهو: جوهر الامن The Essence Security مؤكداً على الابعاد غير العسكرية للأمن،

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

رابطاً(التنمية بالأمن). فالأمن ليس النشاط العسكري التقليدي وإن كان ينطوي عليه بل هو التنمية؛ فمن دون تنمية لا يمكن ان يوجد امن. وبذلك يضيف بعدا جديداً من أبعاد الأمن يتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية من دون التخلي عن البعد العسكري للأمن ودوره في حماية الدولة، لكن وضعه في سياق الاطار المجتمعي للأمن [3]. اضافة لتركيز الدراسات الامنية على الابعاد الاقتصادية للأمن وتهديداته الى جانب دراسات ركزت على العلاقة التبادلية بين الامنين العسكري والاقتصادي[4].

وقد اوضح باري بوزان ترابطية العلاقة بين الابعاد الاستراتيجية لديناميكية الامن؛ والتي تعمل وفق منظومة استراتيجية داعمة لتحقيقها وهي كما في الشكل (1) .

شكل رقم (1)

الابعاد الاستراتيجية للامن حسب باري بوزان

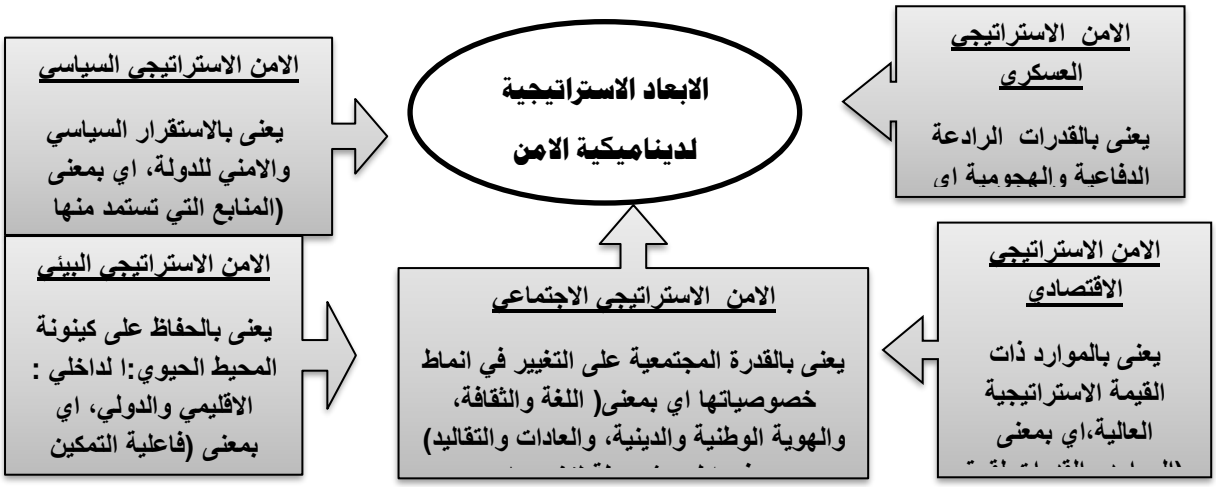

الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على: **Barry Buzan**, **Rethinking Security after the Cold War**, https://scholar.google.com/citations?view_op=view_citation&hl=en&user=9SlmSbwAAAAJ&citation_for_view=9SlmSbwAAAA

وبين **Barry_Buzan** كيفية توسع الأجندة الأمنية بعيدًا عن التركيز على البعد العسكري الضيق الذي ولّدته الحرب الباردة، كما رفض Barry النقد التقليدي القائل بأن توسيع مفهوم الأمن يجعله بالضرورة غير متماسك. واقترح طريقة بنائية للتحليل الأمني قدم فيها ديناميكية الامن، من خلال إعادة الدمج، في المدارس الثلاث جميعها، اي بمعنى ان الأمن لا يفهم على أنه امن (عسكري) فقط، ولكنه نوع من السياسات المحددة بالإشارة إلى التهديدات الوجودية، والتدبر الاستراتيجي لاتخاذ إجراءات طارئة في أي مجال[5].

ثانياً: الابعاد الاستراتيجية لديناميكية الامن

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

تعد الاستراتيجيات المنطلقات بل الطرق التي تنطلق منها رؤى الدول للتحوط الاستراتيجي، ومن بين اهم تلك الاستراتيجيات التي تتدا\خل معها الفرص والتحديات هي استراتيجيات الاقتصاد والاستثمار والتامين والابتكار؛ وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2022/2021 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الامن الإنساني؛ وديناميكية الأمن في ظل المتغيرات الدولية والتهديدات الأمنية غير العسكرية مركّزاً على مفهوم الأمن الإنساني، الذي عُني بصيانة كرامة الانسان بتلبية احتياجاته المادية والمعنوية وضمان ممارسة حقوقه السياسية وسيادة القانون والحكم الصالح والعدالة الاجتماعية اي الاعتماد على الأمن الذي يقوم بواسطة التنمية الإنسانية، وقد اشار تقرير الأمم المتحدة لعام 2022/2021 الى ابعاد ديناميكية الامن كما موضح في الشكل (2).

الشكل (2)

ابعاد ديناميكية الامن التي تضمنها تقرير الامم المتحدة لعام 2022/2021

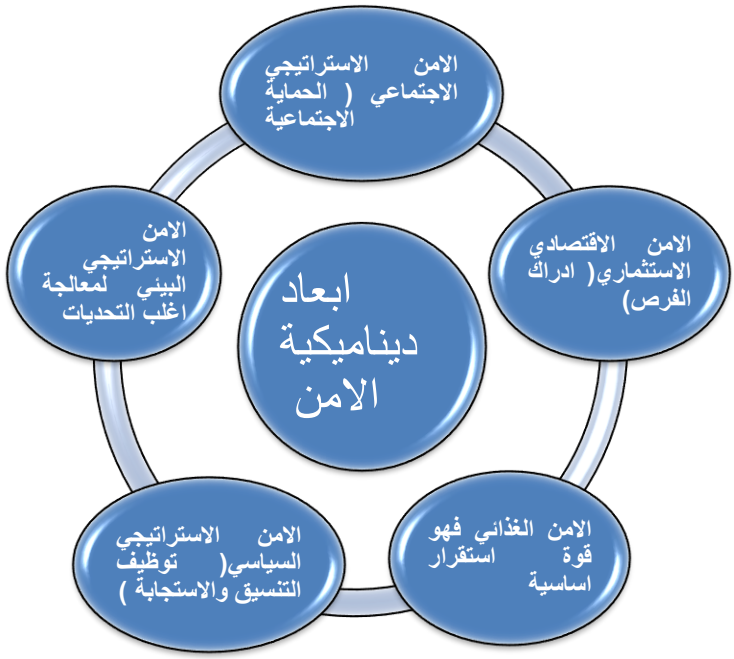

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على: تقرير التنمية البشرية: لعام 2022/2021، زمن بلا يقين، حياة بلا استقرار: رسم مستقبلنا في عالم يتحول، برنامج الامم المتحدة الانمائي، ص17 ومابعدها.

ويشير العالم الأمريكي (إبراهام ماسلو) [6] الى ان يكون الأمن في المستوى الثاني من التدرج الاستراتيجي للحاجات الإنسانية الفاعلة . واكدت الادارة الامريكي بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر على البعد العسكري في حربها الدولية ضد الارهاب والتي لم تقتصر على الجماعات المسلحة؛ لكنها شملت دولاً لاحتواء المسلحين، مثال

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

ذلك الحرب الامريكية على افغانستان 2001 م وعلى العراق عام 2003 م، بتهمة دعم الدولتين لتنظيم القاعدة؛ ضمن مجموعة من الاهداف المعلنة وغير المعلنة . والذي مهد لعودة سطوة المدرسة الواقعية على الدراسات الامنية بعد هذه الحوادث داخل الولايات المتحدة الامريكية وخارجها، من خلال التركيز على كيفية حماية الاراضي الامريكية، ضد اي هجوم ارهابي جديد الى جانب التركيز على تعزيز الدفاعات الامريكية لحماية اراضيها والتحرك الخارجي للقضاء على الارهاب الدولي[7].

ثالثاً: العلاقة بين ديناميكية الامن ومروحة المخاطر والتهديدات

ان تحديات القرن الحادي والعشرين لاسيما التحديات الستراتيجية التي يواجهها النظام لها ابعادها وتحولات في توزيع القوة والامن، وينشغل صانع القرار الاستراتيجي في تحليل البيئة المحيطة به، ومن ثم يشرع الى تقديم تصوراته حيال مسارات ذلك التحليل سواء كانت تحديات تحتاج الى علاج او فرص بحاجة الى استثمار لبناء هدف او صد تهديد ولو نسبياً.

وان الديناميكية الامنية التي يحتمل ان يتعرض لها اي بلد لم تعد قاصرة على التعرض للعدوان المسلح، بل قد لا تتسم هذه الحركية بالوضوح والعلانية؛ اذ ان قسم منها ظاهر وقسمها الاخر مضمور، كما في العدوان المسلح، حيث من الممكن ان تكون موجهة للنظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، بهدف احداث خلل في اي من عناصر القوة للامة وديمومتها[8] .

فجدلية الحركية الامنية والنمو السياسي للأمن الوطني معادلة تثبت صحتها كلما لاحظنا ما يجري من تطورات تعيشها الدول في سعيها، لإعادة بنائها السياسي للتكيف مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية للدولة. فالديناميكية ميزة طبيعية تعبر عن حركية المجتمعات في نموها وتطورها وتعكس صيرورة التغيير الذي يعبر عن حتمية انتقال الامن من حالة الى اخرى، وهذه العملية مؤثره في الامن الوطني للدول، وتشخص في ضوئها استراتيجيات الامن، فالرؤى والافكار التي يحملها الفكر الاستراتيجي أيا كان مقصده لا بد لها ان تحمل معها قابلياتها في استيعاب اشكالية التأثر والتأثير، فلا يوجد استراتيجية تصلح لكل مكان وزمان، لان التغيير يحصل بقصد أو غير قصد، لذا فان عملية التخطيط تتصف بالاستمرار لمواكبة صانع القرار الاستراتيجي للتغييرات المحيطة .[9]

كما ان التحليل يتضمن ابراز الوضع الراهن بتفصيل دقيق مع الربط بالأوضاع بالساحة الدولية، ولا يكون التحليل مكتملاً ان لم يربط كل عناصر التحليل ذات الصلة بالأمن الاستراتيجي. لذا ان هناك ضرورة لتنسيق عمليات التحليل الاستراتيجي مع هيكل الاستراتيجية والقوة الشاملة للدولة وتهيئة الاوضاع المراد الوصول اليها لتحقيق المصلحة الوطنية.... وارتكازه عليها بشكل اساس على امتلاك الدولة للقوة الشاملة. ونعرض هنا شكل يوضح ادارة التخطيط الاستراتيجي الامني، التي تساعد صانع القرار الاستراتيجي لمواكبة الديناميكية الامنية؛ والشكل (3) يوضح التحسب الاستراتيجي للتخطيط الامني.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0160619

شكل (3)

التحسب الاستراتيجي للتخطيط الامني

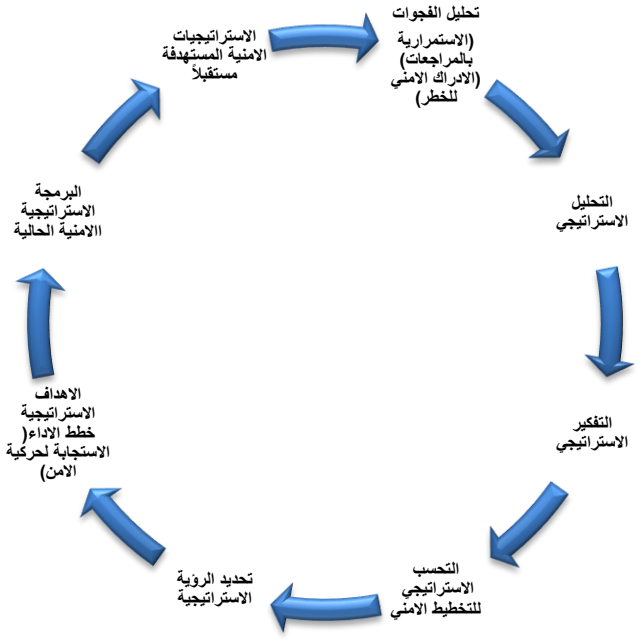

الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على: ستيفن كوفي، اعادة التفكير في المبادئ، في كتاب أعادة التفكير في المستقبل، دراسات مترجمة، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2004.

والامن الوطني يتميز بان له أبعاد ودلالات حركية وديناميكية عالية، ولا يهمل أبداً البعد المستقبلي واحتمالاته القادمة، لاسيما في استيعاب ما هو عليه الوضع إقليمياً ودولياً ما هو كائن وإعادة توجيه مساراته باتجاه ما يجب أن يكون . فالقوة كانت ولا تزل من المتغيرات الثابتة المؤثرة في العلاقات الدولية، إذ اصبح تأثير القوة لا يقتصر على جانب معين وإنما أصبح تأثيرها على الصعد والمستويات كافة ومنها الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية، لتعد من العناصر المهمة التي تستخدمها جميع الوحدات الدولية في سبيل تنفيذ أهدافها وطموحاتها سواء كان ذلك على المستوى الداخلي ام المستوى الخارجي. و تعد القوة من الظواهر السياسية والاجتماعية المميزة التي يرتبط تطورها بتطور الإنسان وحاجاته المختلفة، مثلما ترتبط القوة بالأمن، والعلاقة بين الامن الوطني والقوة والديناميكية الامنية؛ هي علاقة جدلية حظيت بالاهتمام، فغالباً ما تسعى الدولة إلى استخدام القوة من أجل الحفاظ على الامن الوطني للمجتمع وتطبيق

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

سياساتها، أو لحماية امنها ضد أي تهديد داخلي أو خارجي. وبتطور الديناميكيات الامنية لم تعد القوة حكراً على الدولة فقط، وإنما هنالك جماعات وأفراد يستندون إلى القوة فيما بينهم، إذ تؤثر القوة في مجمل الفعاليات والعمليات الامنية، كالتأثير على السلطة وصنع القرار والامن الوطني .

المطلب الثاني: المخاطر والتهديدات للأمن الوطني العراقي بعد عام2010

يمكن تحديد المخاطر والتهديدات ضمن اطار التحديات المباشرة وغير المباشرة، فالأول يمثل التحدي الانساني الذي يختص بالمواطن وفعالياته، أما الثاني فهو ما يخص تنافس الفواعل الاقليمية والدولية في الساحة العراقية أثره في أمنه الوطني، فضلا عن التحديات غير الإنسانية والكوارث الطبيعية التي تنعكس على الجوانب الاقتصادية والبيئية على الدولة، آخذين بنظر الاعتبار ان هذه التحديات التي يواجهها الأمن الوطني العراقي بعد عام 2010 قد تكون تحديات خارجية وأخرى داخلية .

ويشير المحللين الاستراتيجيين الى المخاطر والتهديدات تبعا الى الإطار الزمني الذي رسمته الاستراتيجية الأمنية الشاملة لمعالجة تحديات الأمن الوطني سواء كانت تلك الاستراتيجيات قصيرة او طويلة المدى مع تحديد الركائز التي تستند اليها تلك الاستراتيجية والوسائل اللازمة لتحقيقها ضمن الإطار الزمني المحدد.[10]

ويعد الأمن الوطني تمكين الدولة من ان تصبح في مأمن من خطر الأعمال العدائية سواء كان ذلك التعرض للهجوم العسكري أو الإرهابي أو الاستخدام السيء لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات[11] . وعملية إدراك مصادر تهديد الأمن الوطني تمر عبر ثلاثة مستويات، لكل مستوى وظيفة أساسية في تحديد مصادر التهديد وأنواعها ، وهي: مستوى صانعي القرار، ومستوى النخبة وقادة الرأي، و أخيراً مستوى المواطنين ،

ويمكن تحديد التحديات التي تواجه ألامن الوطني العراقي بعد عام 2010 كالاتي: [12]

1. المخاطر التي تواجه الامن الوطني العراقي بعد عام 2010
2. التهديدات التي تواجه الامن الوطني العراقي بعد عام 2010

ويمكن توضيح ابرز التحديات التي تواجه الامن الوطني العراقي بعد 2010 بالجدول (1) معتمدين على استراتيجية الامن الوطني التي وضعتها الحكومة العراقية عام 2016 في تصنيفها الى المخاطر والتهديدات التي رصدتها بعد إجراء تحليل للبيئة الاستراتيجية التي أظهرت وجود تهديدات عديدة على الامن الوطني وان الكثير منها يحمل خطراً والبعض الاخر يبقى تهديدا لا يحمل خطراً في الوقت الحاضر ومما يتطلب رصده باستمرار لمنع تحوله الى خطر .

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0160619

الجدول (1) يوضح المخاطر والتهديدات التي تواجه
الأمن الوطني العراقي بعد عام 2010

المخاطر المؤثرة في الأمن الوطني العراقي بعد عام 2010		التهديدات الموجه للأمن الوطني العراقي بعد عام 2010
الحاجة لمعالجتها المخاطر باستراتيجيات قصيرة المدى	الحاجة لمعالجة المخاطر باستراتيجيات متوسطة المدى	تهديدات يستوجب معالجتها قبل ان تتحول الى مخاطر
الارهاب(الاستدامة في تطوير استراتيجية مكافحة الارهاب)	اثر الاضطرابات الامنية والجريمة المنظمة والمخدرات في زعزعة الاستقرار الامني	هشاشة النسيج الاجتماعي
الفساد الإداري والمالي ومكافحة التطرف والترف العنيف	مشاكل التعليم وقلة الاهتمام بالمباني الخاصة بالتعليم	التهديدات على الفئات الهشة والتنوع الاجتماعي القضية الكردية المحاصصة السياسية
عدم الاستقرار السياسي(ايجاد الاليات المناسب في تحقيق الاستقرار)	قلة المياه الذي يؤثر على التواجد السكاني في مناطق تعرضت للجفاف	التهديدات العابرة للحدود تهديد الجماعات الإرهابية التغلغل "الإسرائيلي"
ضعف الهوية الوطنية والتفرق الطائفي والقومي	الأمن السيبراني والحروب السيبرانية	التهديدات السيبرانية
ضعف الاقتصاد وقلة الصناعات والانتاج المحلي وانخفاض أسعار النفط	الصحة والسلامة العامة وانتشار الاوبئة والفيروسات البيئية	التهديد المناخي مسألة المياه
	الالغام والمقذوفات الحربية غير المنفلقة	ارتفاع معدلات الفقر الازمات الاقتصادية تناقض المصالح الدولية

المصدر : – إعداد الباحثين استنادا الى استراتيجية الأمن الوطني العراقي ، مستشارية الأمن الوطني ، بغداد ، ، 2015 ، ص (7-11)

.

- عباس عبود سالم ، الأمن القومي العراقي .. في ظل التهديدات والمخاطر والتحديات ، مقالات ، نشرت بتاريخ 2023/6/6 ، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ، على الرابط https://almasalah.com/archives/54966

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

1- : المخاطر التي تواجه الأمن الوطني العراقي بعد عام 2010

يتبين من عمود المستوى الأول ان هناك مخاطر مباشرة و غير مباشرة تعزى الى فواعل داخلية وأخرى ترتبط بفواعل خارجية و تستلزم معالجتها بخطط قصيرة المدى ، على ان تراعي تلك المعالجات آلية ديناميكية لكل العناصر المسببة للمخاطر بما يضمن عدم إهمال بقية العناصر. ويعد الإرهاب الخطر الأول الذي يهدد بقاء الدولة العراقية ووجودها ويستهدف أرواح العراقيين وكرامتهم وممتلكاتهم وتراثهم مما أدى الى نزوح وهجرة اكثر من مليوني مواطن عراقي بسبب أحداث داعش والتطرف العنفي ويشكل في الوقت نفسه تهديدا على التنوع الديموغرافي والإرث الحضاري للعراق.

اما الفساد الإداري والمالي فقد عمد الى إيقاف عجلة التنمية في جميع القطاعات الاقتصادية في العراق وبضمنها الجانب الأمني والعسكري وتردي الخدمات الأساسية رغم التخصيصات المالية التي رصدت لها منذ تشكيل الحكومة الأولى في عام 2004 ، انعكس ذلك على الشعور في الحيف والإحباط لدى العراقيين . (13)

ان عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 بسبب الأزمات السياسية المتعددة التي أدت الى احتقانات وانقسامات مجتمعية طائفية وعرقية وأضعفت الشعور بالمواطنة و جعلت العراق ساحة للتنافس الاقليمي ، مما دفع الى ضعف الانتماء للهوية الوطنية والتخندق الطائفي والقومي .

أما في ما يخص الاقتصاد الريعي وانخفاض اسعار النفط لان ما يقارب 90% من موارد العراق وموازنته تعتمد إيرادات النفط وتقلب أسعاره في السوق العالمية وعدم وجود احتياطي نقدي كبير أظهرت الحاجة الى وجود سياسات تقشفية في الإنفاق في الأمد القصير وتخطيط لسياسات تنموية تذهب الى تنويع موارد الاقتصاد وعدم الاعتماد على قطاع واحد اقتصادي لرفد الدخل القومي وتعظيم الإيرادات.

مما تقدم يظهر ان المخاطر التي تستلزم معالجتها بخطط قصيرة المدى تؤثر في كل من الروابط الأمامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية ، كما تؤثر في الوضع السياسي العراقي من خلال الفساد المالي والإداري وبعض الثغرات في الدستور وضعف الإرادة السياسية في بناء مؤسسات الدولة وتدخل الأحزاب فيها وعدم تفعيل قانون الأحزاب الذي ينظم عملها ، واخيراً فإنها تؤثر في القطاع الدبلوماسي والجيوسياسي بسبب أهمية الموقع الجغرافي للعراق وتشمل كل من السياسة الخارجية والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية والتحالفات الدولية والإقليمية والنشاط الإجرامي العالمي وانعدام الاستقرار الأمني والنزاعات الداخلية في منطقة الشرق الأوسط . (14)

أما عمود المستوى الثاني الذي يمثل المخاطر التي يتوجب معالجتها بخطط متوسطة المدى فانه يضم في جنبيه فواعل داخلية وخارجية قد تتسم بكونها فواعل مباشرة على الامن الوطني كالجريمة المنظمة بكل صورها، أو غير المباشرة مثل (ضعف التعليم، شحة المياه، الصحة العامة والبيئة والألغام والمقذوفات الحربية غير المنفلقة) ، وفي الوقت نفسه

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

يمكن ان يلاحظ ان هذه المخاطر لها تأثير ضمني لأنها تعد فواعل مؤثرة ومتغيرات مستقلة تؤثر على المتغيرات الأخرى التابعة الواردة في العمود الثاني وهي التهديدات التي تواجه الأمن الوطني العراقي بعد عام 2010 .

أما في ما يخص الأمن السيبراني (أمن قطاع المعلومات والاتصالات) فأن منظومات وشبكات الحاسوب والمعلومات ما زالت في مراحل النمو في العراق ولم تصل بناها الى مرحلة يمثل التهديد عليها خطراً شديدا على الأمن الوطني، ومع ذلك فأن نموها السريع يوجب الأخذ بنظر التحسب لتهديدات الفضاء السيبراني المتنامية، ويمكن عدّ التهديدات السيبرانية والتأثير الإعلامي عبر منصات التواصل الإلكتروني مخاطر جدية بعد عام 2010 نتيجة الاتساع الهائل في استخدام تطبيقات الشبكة الدولية من لدن الأفراد والمؤسسات.

أما مخاطر المستوى الثاني فانه يؤثر على العديد من المكونات القطاعية للدولة العراقية منها الاقتصادية والسياسية والعلمية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر القطاع الثقافي والاجتماعي من خلال مؤشرات التخلف (الفقر والجهل والمرض والعنف) مع ضعف الوعي بحقوق الانسان والمواطن وضعف التعليم والتسرب من المدارس وعلاقتها بالأمية وتدني المستوى العلمي والثقافي ، اما القطاع الآخر فهو القطاع الحكومي من خلال تداخل صلاحيات الحكومة الاتحادية والمحلية والاقليم ، وضعف سيادة القانون وبطء تحقيق العدالة الجنائية وضعف إجراءات الرقابة والشفافية والمشاركة العامة فضلا عن قطاعات الاتصالات والطاقة .

ومن خلال التحليل السابق يمكن تصنيف المخاطر الواردة في الجدول (1-1) الى مخاطر سياسية تؤشر على عدم استقرار النظام السياسي وغياب نظام ديمقراطي مقبول من شرائح المجتمع كافة وضعف الهوية الوطنية كما تؤشر الى ان هناك مخاطر اقتصادية وتعزى الى عدم استقرار أسعار النفط وتأثيره على واردات الدولة وضعف الناتج الوطني وغياب الأداء الاقتصادي والخلل في التوزيع العادل للثروة ، مع نقص الخدمات و منها التعليم والصحة والبيئة وشحة المياه ، اما المخاطر الاجتماعية والثقافية فتؤشر على تفكك المجتمع قوميا وطائفيا ، مما يولد ازمة الهوية .

2- : التهديدات التي تواجه الامن الوطني العراقي بعد عام 2010

هناك الكثير من التهديدات التي واجهت وتواجه الامن الوطني العراقي بعد عام 2010م والتي تعد محصلة لكثير من الاسباب التي تم التطرق اليها سابقاً . لذا وجب علينا تحديد اهم تلك التهديدات وعلى النحو الاتي : [15]

1- تهديد الجماعات الإرهابية : اذ يعد العراق اليوم من اكثر الدول تضرراً من الارهاب حسب تقرير مؤشر الإرهاب العالمي **Global Terroism Index** الصادر عن معهد العلوم الاقتصادية والسلم السويدي **IEP** بتسجيل (833) هجوماً إرهابياً تعرض له العراق عام 2021 ، وهو الاعلى من أي بلد آخر . فما زال تنظيم داعش الإرهابي يهدد الأمن القومي بما يشكله من خطر كبير ، ومن المتوقع أن يقوم التنظيم رغم ما يتعرض له من ضربات بتجديد أساليب عمله ، ويلجأ إلى تكتيكات مختلفة ، فالمعروف

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

عن التنظيمات الإرهابية انها تحدد اساليبها واستراتيجيتها ، لذا يستوجب الانتباه واليقظة وتحديد الخطط ومضاعفة العمل الأمني والاستخباراتي لاجهاض محاولات إعادة التواصل بين العصابات الإرهابية وحواضنها.

2- التهديدات السيبرانية : وهي التهديدات الناتجة عن وجود هشاشة داخل الفضاء الالكتروني للعراق تمس هياكل البنى التحتية المعلوماتية الاساسية ، وعلاوة على ذلك ، فإن التهديدات يمكن أن تستغل الثغرات الحالية الموجودة وبشكل يؤثر على سلامة وأمن نظام المعلومات أو شبكات المعلومات أو البنى التحتية للشبكات ، كما أن شيوع افشاء اسرار الدولة ووثائقها الرسمية يعد من المخاطر التي تتحول إلى تهديدات لأمن الدولة خلال المستقبل القريب .

3- تهديد دول الجوار : يشكل سباق التسلح لدى دول جوار العراق والصراع بين القوى الكبرى في المنطقة اهم المخاطر التي تواجه الأمن القومي العراقي ، فضلاً عن الأوضاع الأمنية في سوريا والتوغل التركي في شمال العراق ، والصراع الإيراني ـ السعودي ، والتطبيع مع "إسرائيل" ، دون ان ننسى مشكلة المياه بين العراق وتركيا وسوريا ، هذه التهديدات تستوجب من العراق حسم الملفات العالقة مع دول الجوار وضبط حدوده معها والتنسيق بين وزارة الخارجية وجهاز المخابرات الوطني والمؤسسات الأمنية الأخرى في إدارة اكثر الملفات حساسية .

4- الوجود الأجنبي : وهو تهديد يتعلق بالتواجد الأجنبي في العراق سواء بصيغة (قواعد أمريكية ، أو شركات أمنية اجنبية ، أو منظمات أجنبية ، أو مستشارين أمنيين ، أو عمال اسيويين وافارقة ، أو صحفيين أجانب ، سواء المقيمين في إقليم كردستان أو العاصمة بغداد وسائر مناطق العراق) .

5- التهديد المناخي : يشكل تغيير المناخ خطراً محتملاً يهدد بالجفاف والتصحر وتقلص رقعة المناطق الصالحة للزراعة ، ومن المتوقع ان العراق سيكون من أكثر الدول تأثراً بالتغيرات المناخية في المستقبل ، وتأثيراته ستطال قطاع المياه والاستقرار السياسي والاوضاع الاقتصادية ، الامر الذي يتطلب من الحكومة وقطاعاتها المهنية بالعمل الجاد لخلف فرص جديدة في مجال التصنيع المستدام وتحديد بناء البنى التحتية وتوجيه الاستثمار الخاص نحو البيئة ، بهدف المضي قدماً ومواكبة الجهود الدولية في هذا المضمار .

6- هشاشة النسيج الاجتماعي فضلاً عن تراجع القيم الأخلاقية نتيجة التشويه المتعمد وضعف التأثير من قبل مؤسسات التنشئة الاجتماعية ، فضلاً عن الاختراقات الإعلامية والثقافية والفكرية من خلال الفوضى الإعلامية والثقافية وانتشار الفضائيات الموجهة والممولة من دول مجاورة وأجنبية .

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

7- ارتفاع معدلات الفقر : إذ بلغت نسبة الفقر في العراق مستويات غير مسبوقة ، فحسب تقارير وزارة التخطيط لعام 2022 بلغت نسبة الفقر 22 % أي ما يعادل 10 ملايين نسمة ، وهذه المؤشرات تدل على خطر حقيقي يستوجب المعالجة ، إذ ان انخفاض المستوى المعيشي يتسبب بآثار اقتصادية واجتماعية ونفسية يستوجب تداركها .

8- الأزمات الاقتصادية وتحديداً عام 2014 والمتمثلة بانخفاض اسعار النفط وانعكاسها على الموازنة العراقية (اقتصاد ريعي) وفي حربه على تنظيم "داعش" الارهابي.[16] إذ يهيمن القطاع النفطي على الناتج المحلي الاجمالي .[17]

9- مسألة المياه وعدها من اساسيات التهديدات المباشرة للأمن الوطني للدولة العراقية .[18]

10- القضية الكردية وقضية اقامة دولة في شمال العراق .[19]

11- التغلغل "الإسرائيلي" في العراق .[20]

12- تناقض المصالح الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية ، وروسيا الاتحادية) وعدها كمصدر تهديد واضح على الأمن الوطني العراقي .

13- الانسحاب الأمريكي وعدم وضوح الرؤية لما خلفه الانسحاب من تهديدات أمنية .[21]

14- المحاصصة السياسية وتهديدها للاستقرار السياسي .

الخاتمة :

ان استقرار وتعزيز الأمن الوطني العراقي تطلب تحديد أبرز (التحديات والتهديدات) التي تواجهه سواء على الصعيدين الداخلي والخارجي وعلاقة ذلك بالكيفية التي يتعامل بها صانع القرار من خلال التصدي لها. ان الدراسة اشرت بوضوح وجود خلل في التصدي لتلك التحديات ، وهو ما تجسد بالخلل الأمني وعدم الاستقرار في المشهد السياسي وصولاً لعام 2014 والذي شكل انتكاسة لمفهوم ديناميكية الأمن وانعكاسه على قدرة الدولة في توفير مستلزمات تلك الحماية. لذلك كان لابد من اعادة طرح ما يمكن ان نسميه "احتياجات حادة" لاعادة تشخيص ابرز تلك التحديات ومن بعدها التهديدات كنقاط ضعف يعاني منها الأمن ، فضلاً عن تشخيص المستحدث منها . وهنا يكمن جوهر موضوع الدراسة (ديناميكة الامن: المخاطر والتهديدات التي تواجه الامن الوطني العراقي بعد عام 2010) .

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المصادر والمراجع:

[1] سلمان حربي ، مفهوم الامن ومستوياتة وصيغه وتهديداته : دراسة نظرية في المفاهيم والاطر، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 19، الشهر الثامن، 2009، ص11.

[2] you can: Stephan Walt, international relation: on world may theories, 2nd edition , Beeltmon, CA, Thomson, Wadsworth, 2004, p.33

[3] روبرت ماكنمارا، جوهر الامن: ترجمة يوسف شاهين ، الهيئة المصرية العامة ، القاهرة ، 1970 ، ص124

[4] YOU CAN: John Baylis, Patricia Owens and Steve Smith, The Globalization of world Politics: an introduction to international relation 2ed, New York, 2001, p260

[5] فيصل بن معيض، استراتيجية الإصلاح والتطور ودورها في تعزيز الأمن القومي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص117.

[6] إبراهام ماسلو عالم نفس أمريكي ، ولد عام 1908 اشتهر بنظريته تدرج الحاجات. وهذه الحاجات والدوافع وفقاً لأولوياتها في النظام المتصاعد كما وصفه ماسلو وهي كما يلي:

-1الحاجات الفسيولوجية Physiological needs أي الحاجات التي تخدم البقاء البيولوجي بشكل مباشر.

-2حاجات الأمان Safety needs وتشمل مجموعة من الحاجات المتصلة بالحفاظ على الحالة الراهنة، وضمان نوع من النظام والأمان المادي والمعنوي مثل الحاجة إلى الإحساس بالأمن، والثبات، والنظام، والحماية....

-3حاجات الحب والانتماء Love & Belonging needs وتشمل مجموعة من الحاجات النفسية . للمزيد ينظر: حسن أحمد الباز، الأمن بين الفهم والوهم، مجلة الأمن والحياة ، العدد 228، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠١، ص.٣٥

[7] عباس علي محمد، الأمن والتنمية: دراسة حالة العراق 1970-2007 ، ط1، مركز العراق للدراسات، مطبعة الساقي، بغداد، 2013، ص89-91.

[8] منعم العمار، العقيدة العسكرية العراقية الجديدة: دراسة في نظم تشكيلها، مجلة قضايا سياسية، العددان24.23، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2011، ص8.

[9] Kaplan Robert، David Norton، building a strategy – Focused Organization، I vey business Journal ؛ may/jun 2008، 65،5 ABI/*in form global p 16.*

[10] ()رعد فواز الزين ، تحديات الامن الوطني الاردني واثره على الاستقرار السياسي ، عمان ، دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث ، 2011 ، ص24 .

[11] ()سهاد عبد الحسين الحسيناوي ، الوعي السياسي واثره في الامن الوطني العراقي بعد عام 2003 ، دار الرافدين ، بيروت ، 2019 ، ص50.

[12] ()استراتيجية الامن الوطني العراقي ، اعدت من قبل خبراء في الحكومة العراقية عام 2016 ، مستشارية الامن الوطني، بغداد، ص 7-11 .

[13] ()استراتيجية الامن الوطني العراقي ، مصدر سابق ، ص 7.

[14] ()مثنى علي مهداوي ، السياسة الخارجية العراقية والاستقطابات الاقليمية والدولية بعد عام 2003 ، كراس النهرين ، العدد (7) ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2019 ، ص40 .

(15) عباس عبود سالم ، الأمن القومي العراقي .. في ظل التهديدات والمخاطر والتحديات ، مصدر سبق ذكره .

(16) هيثم كريم صيوان ، صناع القرار وتنويع الدخل القومي : كيف نواجه عجز الموازنة مستقبلاً ، قضايا محلية ، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية ، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ، على الرابط https://mcsr.net/news66

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0160619

[17] عدنان الجنابي ، الدولة الريعية والدكتاتورية ، الطبعة الأولى ، دراسات عراقية ، بغداد، 2013 ، ص25.
[18] ازمة المياه في العراق .. "ارادة سياسية غائبة" منذ عقود ، قناة الحرة الاخبارية ، بتاريخ 2023/8/9 .
[19] سونير كاجيتي ، تركيا والورقة الكردية ، نشرة العراق في مراكز الابحاث العالمية ، العدد (4) ، كربلاء ، 2013 ، ص6.
[20] مهند العزاوي ، استراتيجية الأمن القومي العراقي : تحليل ورأي ، دراسة تحليلية ، مركز صقر للدراسات العسكرية والأمنية والاستراتيجية ، بغداد ، 2008 ، ص13.
[21] شلوشي حسن ، العراق بين الشراكة الامريكية وضغط تداعيات الأزمة السورية ، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية ، مجلة حمورابي للدراسات ، العدد (4) ، 2012 ، ص264 .

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0